



اثر الانفاق العسكري في الاستدامة المالية في العراق للمدة 2004 – 2024 The Impact of Military Expenditure on Fiscal Sustainability in Iraq 2004_ 202

ا.د. هاشم مرزوك علي الشمري
Hashim Marzouk Ali Al-Shammari
Hashim.m@yuokerbala.edu.iq
جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد
Karbala University / College of
Administration and Economics

عماد محمد حسن المعموري
Imad Mohammed Hasen
Emad.m.hasen@s.uokerbala.edu.iq
جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد
Karbala University / College of
Administration and Economics

المستخلص: يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر الإنفاق العسكري على الاستدامة المالية في العراق خلال المدة (2004–2024)، في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلد، ولا سيما الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وتزايد التحديات الأمنية. تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن التوسع في الإنفاق العسكري قد يفرض ضغوطاً على المالية العامة، ويؤثر سلباً في مؤشرات الاستدامة المالية، خاصة في فترات تقلب أسعار النفط. اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي إلى جانب القياس الاقتصادي باستخدام بيانات سنوية، حيث تم قياس الاستدامة المالية عبر مجموعة من المؤشرات مثل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الموازنة، وحجم الإنفاق الحكومي. كما تم اختبار العلاقة بين الإنفاق العسكري وهذه المؤشرات باستخدام نماذج قياسية ملائمة لتحليل الأجلين القصير والطويل. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين الإنفاق العسكري وعجز الموازنة العامة، فضلاً عن تأثيره في زيادة مستويات الدين العام، مما يعكس ضغوطاً متزايدة على الاستدامة المالية. كما بينت النتائج أن الاعتماد على الإيرادات النفطية يزيد من هشاشة الوضع المالي، ويحد من قدرة الحكومة على تحقيق توازن مالي مستدام في ظل ارتفاع النفقات العسكرية. وخلص البحث إلى ضرورة إعادة هيكلة أولويات الإنفاق العام، وتعزيز كفاءة إدارة الموارد المالية، وتنويع مصادر الإيرادات، بما يساهم في تحقيق الاستدامة المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالإنفاق العسكري على المدى الطويل. ويهدف البحث إلى قياس وتحليل تأثير الإنفاق العسكري في الاستدامة المالية، من خلال دراسة العلاقة بين الإنفاق العسكري والاستدامة المالية باستعمال نموذج ARDL لتحديد اتجاه العلاقات بين المتغيرات ومعرفة الدور المتبادل بين المتغيرات، وقد توصل النموذج المقدر إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل، واستناداً إلى نتائج الاختبارات نستنتج أن الإنفاق العسكري له دور بارز في تحقيق الاستدامة المالية في العراق.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العسكري، نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي

Abstract:

This study aims to analyze the impact of military expenditure on fiscal sustainability in Iraq during the period (2004–2024), in light of the economic and political transformations experienced by the country, particularly its heavy reliance on oil revenues and the growing security challenges. The study is based on the hypothesis that the expansion of military expenditure imposes pressures on public finances and may negatively affect fiscal sustainability indicators, especially during periods of oil price volatility. The research adopts both descriptive and analytical approaches, alongside econometric analysis using annual data. Fiscal sustainability is measured through a set of indicators, including the public debt-to-GDP ratio, budget deficit, and total government expenditure. The relationship between military expenditure and these indicators is also examined using appropriate econometric models to analyze both short- and long-run dynamics. The results reveal a positive relationship between military expenditure and the budget deficit, as well as



its contribution to rising public debt levels, reflecting increasing pressures on fiscal sustainability. The findings also indicate that reliance on oil revenues exacerbates financial vulnerability and limits the government's ability to achieve sustainable fiscal balance amid rising military spending. The study concludes with the need to restructure public spending priorities, enhance the efficiency of financial resource management, and diversify revenue sources in order to achieve fiscal sustainability and reduce the long-term risks associated with military expenditure. Furthermore, the study aims to measure and analyze the impact of military expenditure on fiscal sustainability by examining the relationship between them using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. This approach helps determine the direction of relationships between variables and identify their mutual interactions. The estimated model confirms the existence of a long-run equilibrium relationship. Based on the test results, it can be concluded that military expenditure plays a significant role in shaping fiscal sustainability in Iraq.

Keywords: customs duties, tax capacity, tax burden, tax effort, economic diversification.

1 - المقدمة:

يعد موضوع الاستدامة المالية من القضايا الجوهرية في الفكر الاقتصادي الحديث، لارتباطه المباشر بقدرة الدولة على الاستمرار في تمويل نفقاتها العامة دون الوقوع في أزمات مالية أو تراكم مفرط للديون. وفي هذا السياق، يبرز الإنفاق العسكري كأحد البنود المهمة في الموازنات العامة، خاصة في الدول التي تواجه تحديات أمنية وسياسية، كما هو الحال في العراق بعد عام 2003. فقد شهد العراق تزايداً ملحوظاً في الإنفاق العسكري نتيجة الأوضاع الأمنية غير المستقرة، بالتزامن مع اعتماد كبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي لتمويل الموازنة العامة.

إن هذا التداخل بين ارتفاع الإنفاق العسكري وتقلب الإيرادات النفطية يطرح تساؤلات مهمة حول مدى تأثير ذلك في الاستدامة المالية، ومدى قدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق توازن مالي مستدام في ظل هذه الظروف. ومن هنا تنبع أهمية دراسة العلاقة بين الإنفاق العسكري والاستدامة المالية خلال المدة (2004-2024)، باستخدام أدوات التحليل القياسي الحديثة، ولا سيما نموذج (ARDL) الذي يتيح تحليل العلاقات في الأجلين القصير والطويل.

2 - المنهجية:

1 - 2 أهمية البحث:

تسليط الضوء على أحد أهم بنود الإنفاق العام في العراق، وهو الإنفاق العسكري، وتحليل تأثيره في الاستدامة المالية. المساهمة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالعلاقة بين الإنفاق العسكري والأداء المالي في الدول الريعية. تقديم نتائج قياسية يمكن أن تقيد صانعي القرار في رسم السياسات المالية الرشيدة. إبراز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وتقلباتها.

2 - 2 مشكلة البحث:

يسعى البحث الى الإجابة على السؤال الاتي؟ إلى أي مدى يؤثر الإنفاق العسكري في تحقيق الاستدامة المالية في العراق؟

3 - 2 فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ((يوجد اثر معنوي للإنفاق العسكري على الاستدامة المالية في العراق، إذ يؤدي التوسع في الإنفاق العسكري إلى زيادة الضغوط على المالية العامة، مما ينعكس سلباً على مؤشرات الاستدامة المالية في الأجل الطويل)).

4 - 2 هدف البحث:

يهدف البحث الى تحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري على الاستدامة المالية في العراق، اختبار طبيعة العلاقة بين الإنفاق العسكري ومؤشرات الاستدامة المالية في الأجلين القصير والطويل. استخدام نموذج (ARDL) لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات وقياس سرعة التكيف نحو التوازن.

تقديم توصيات اقتصادية تساهم في ترشيد الإنفاق العام وتعزيز الاستدامة المالية في العراق.

المبحث الأول: الإطار النظري والمعرفي للإنفاق العسكري والاستدامة المالية



3 - مفهوم الإنفاق العسكري

1 - 3 سيتم تناول مجموعة من مفاهيم الإنفاق العسكري وهي:

- 1 - الإنفاق العسكري: بشكل عام بكونه مجمل النفقات الحكومية الموجهة لدعم القوات المسلحة والحفاظ على جاهزيتها، سواء أكان ذلك عبر الرواتب والأجور، أو تجهيز المعدات والأسلحة، أو بناء القواعد العسكرية، أو تمويل البحوث العلمية والتكنولوجية ذات الطابع الدفاعي. ويُدرج هذا النوع من الإنفاق عادة كبنء رئيسي في الموازنة العامة للدولة، ويخضع في كثير من الأحيان لاعتبارات سياسية واستراتيجية أكثر من خضوعه لحسابات اقتصادية صرفة (الامم المتحدة، 2004، 40).
- 2 - يعد الإنفاق العسكري أحد أشكال الإنفاق الحكومي العام، لكن التميز فيه يكمن في كونه إنفاقاً "خاصاً" لا يُنتج بالضرورة قيمة سوقية قابلة للتداول المحلي كون الصناعات العسكرية من الصناعات التي تتطلب أسواق خاصة للتداول وتسيطر عليها الدول المتقدمة (DunneK, 2012, 537).
- 3 - يُنظر إلى الإنفاق العسكري بوصفه أداة استراتيجية لحماية سيادة الدولة وضمان بقائها، بل إن بعض المفكرين السياسيين يذهبون إلى اعتباره "ثمن البقاء" في نظام دولي يتسم بالفوضى وغياب السلطة المركزية. ومن هذا المنطلق، يصبح الإنفاق العسكري ضرورة وجودية تتجاوز الحسابات الاقتصادية الضيقة (Waltz, Kenneth, 1979, 165).
- 4 - هناك من يعرف الإنفاق العسكري بأنه برنامج عمل يتضمن تحديد الأهداف والمصالح التي تسعى الدول إلى تحقيقها باستخدام الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية، في حين يرتبط الإنفاق العسكري بالطبيعة الفوضوية البنية النظام الدولي التي تغيب عنها السلطة المركزية القادرة على فرض سيطرتها على جميع الدول (فادي عبد الغني الأحمر، 2014، 17).

2 - 3 أهمية الإنفاق الحكومي

يعد الإنفاق العسكري محورياً مهماً في النقاشات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، لما له من تأثير على الأمن القومي والاقتصاد الكلي، إذ يتجاوز كونه بنداً في الموازنة العامة ليشكل عاملاً مؤثراً في مسار الدولة داخلياً وخارجياً، وتتجلى أهميته عبر عدة أبعاد.

1. البعد الأمني والاستراتيجي: الإنفاق العسكري يُمثل الأداة المالية التي تُمكن الدولة من حماية سيادتها وأمنها الداخلي والخارجي. فبدون تخصيص موارد مالية كافية، تصبح الدولة عرضة للتحديات الأمنية الخارجية أو الانهيارات الداخلية. التخفيضات الضريبية: يقصد بها تخفيض معدلات الضرائب على القطاع المرغوب في دعمه، مع الحفاظ على أسعار الضرائب ثابتة بالنسبة للأنشطة الاقتصادية، أو يمكن زيادة الضرائب على بعض الأنشطة بينما تبقى ثابتة بالنسبة للأنشطة التي يراد تشجيعها (Waltz, 73).
2. البعد الاقتصادي الكلي: يُعتبر البعد الاقتصادي للإنفاق العسكري أحد أدوات السياسة المالية، إذ يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، التشغيل، والاستثمار كما يعد من أكثر الجوانب إثارة للجدل في الأدبيات الاقتصادية (ثامر فكري النجار، 2025، 65).
3. البعد التكنولوجي: يستخدم مفهوم التطور التكنولوجي الذي مثل نقاشات أكاديمية وفكرية موسعة ومستمرة، مع مزيج من المعارف والعلوم والبحث والتطوير المستمر لوضع حلول . للمشكلات وتسهيل الإجراءات للوصول إلى أفضل الفرص ولتحقيق رفاهية الشعوب، إضافة إلى مواكبة الإيقاع السريع للحياة الحديثة وذلك من خلال تسخير الحواسيب والأجهزة الذكية القادرة على تلبية الرغبات والوصول في إلى الأهداف المرجوة. فضلاً عن ذلك أن التطور التكنولوجي زاد من فاعلية الأسلحة العسكرية (Mihaela Diaconu, 2011, 127-130).
4. البعد السياسي والاجتماعي: على الصعيد الداخلي، يمكن أن يُستخدم كوسيلة لتعزيز شرعية النظام السياسي عبر إظهار قدرته على حماية الوطن، أما على الصعيد الدولي، فهو يُعتبر أداة للقوة الناعمة والصلابة معاً، حيث يعكس القدرة على فرض النفوذ أو المشاركة في التحالفات الأمنية (Deger, Saadet, 388).

3 - 3 أنواع الإنفاق العسكري

1. الإنفاق العسكري الجاري (التشغيلي): هو الإنفاق الذي يخصص لتغطية النفقات اليومية للمؤسسة العسكرية، مثل رواتب العسكريين، المخصصات، نفقات التدريب، التجهيزات الإدارية، والصيانة. ويُعد هذا النوع من الإنفاق الأساس لضمان استمرارية الجيوش وقدرتها على القيام بمهامها الدفاعية. ففي الدول النامية، عادة ما يستحوذ الإنفاق الجاري على النسبة الأكبر من موازنات الدفاع، نظراً لارتفاع حجم القوى البشرية العاملة في القوات المسلحة. حيث أن الدول العربية تتفق نسبياً عالية من موازاناتها العسكرية على الرواتب والدعم اللوجستي مقارنة بالاستثمار في التكنولوجيا العسكرية (عبد الرحمن بن حمد، 1999، 44).



2. الإنفاق العسكري الرأسمالي (الاستثماري): يُقصد به النفقات المخصصة لشراء الأسلحة والمعدات، وبناء القواعد العسكرية، وإنشاء المصانع الحربية، وتمويل مشاريع البحث والتطوير، هذا النوع من الإنفاق يُنظر إليه على أنه استثمار طويل الأمد في القوة العسكرية، لأنه يرفع من مستوى التسلح والقدرة القتالية، فالدول الكبرى تميل عادةً إلى رفع نسب الإنفاق الرأسمالي، كما هو الحال في الولايات المتحدة والصين، حيث يوجه جزء كبير من الموازنة الدفاعية لتطوير أنظمة الأسلحة الذكية. أما الدول النامية، فتظل مقيدة بإمكاناتها المالية وتعتمد على الاستيراد أكثر من الإنتاج المحلي.
3. الإنفاق العسكري الوقائي أو الطارئ: يُشير هذا النوع إلى الإنفاق الذي يُعتمد بشكل غير دوري، استجابةً لأحداث استثنائية مثل نشوب الحروب، أو تصاعد التوترات الأمنية الداخلية والخارجية. في هذه الحالة، ترتفع فجأة معدلات الإنفاق العسكري لمواجهة الوضع الطارئ، وظهر ذلك جلياً نتيجة التحديات الأمنية التي خاضها العراق بعد عام (2003) (فاضل الجابري، 2015، 61).

4- 3 الآثار الاقتصادية للإنفاق العسكري:

1. النمو الاقتصادي: يرى الكينزيون أن الإنفاق العسكري يُسهم في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى القصير من خلال آلية المضاعف، إذ إن كل دينار يُنفق في الموازنة العسكرية يؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل القومي عبر تحريك الطلب الكلي، وزيادة إنتاجية بعض القطاعات ذات الصلة بالصناعات الثقيلة والاتصالات. هذا الأثر يكون أكثر وضوحاً في الاقتصادات التي تعاني من ركود أو بطالة مرتفعة، حيث يعمل الإنفاق العسكري كوسيلة لخلق "طلب فعال" وتحريك الطاقات المعطلة. في المقابل، يرى الكلاسيكيون أن هذا النمو قصير الأمد وغير حقيقي، لأنه قائم على الاستهلاك الحكومي لا على تراكم رأس المال المنتج (احمد عبد الحافظ، 2005، 220).
2. البطالة والتشغيل: على المدى القصير، يرى الكينزيون أن الإنفاق العسكري يؤدي إلى تقليص البطالة بشكل مباشر عبر استيعاب الشباب في القوات المسلحة، وبشكل غير مباشر عبر تنشيط الصناعات العسكرية والمدنية المرتبطة. إلا أن هذا الأثر غالباً ما يكون مرتفع التكلفة، إذ إن تكلفة خلق وظيفة في القطاع العسكري تفوق بكثير تكلفة خلقها في القطاع المدني (حسن شحاتة، 2009، 185). في الأجل الطويل، يرى النيوكلاسيكيون أن الأثر الإيجابي على البطالة يتلاشى، حيث إن الموارد البشرية التي تم استيعابها في النشاط العسكري قد تم سحبها من الاستخدامات المدنية الأكثر إنتاجية. أما الماركسيون فيرون أن التوسع العسكري يخلق "بطالة مقنعة"، حيث يُستخدم جزء من العمالة في أنشطة غير إنتاجية لا تُسهم في تراكم فائض القيمة (كمال عواد، 1998، 102-108).
3. الاستثمار: الإنفاق العسكري قد يحفز في المدى القصير الاستثمار الخاص في القطاعات المرتبطة بالصناعات الدفاعية واللوجستية. غير أن النظرية النيوكلاسيكية تشير إلى أن التوسع في هذا النوع من الإنفاق يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة بسبب زيادة الطلب على القروض الحكومية، ما يزاحم الاستثمار الخاص في القطاعات المدنية (سامي عبد القادر، 2006، 82-86).
4. التضخم: يعد التضخم ظاهرة اقتصادية عالمية تعاني منها الدول كافة بدون استثناء، وقد سخر العالم جهوداً كبيرة لمواجهة بقصد تحجيمه، و بسبب الآثار السلبية الكبيرة الاقتصادية والاجتماعية التي يترتبها التضخم بات من الضروري التحري عن مصادره، و يعد الإنفاق العسكري أحد القنوات التي تسهم في خلق الضغوط التضخمية بسبب الآثار التي يتركها على التوقعات و خلق فائض في الطلب و رفع درجات السيولة النقدية في الاقتصاد التي تتفاعل كلها و تدفع بالمستوى العام للأسعار إلى الأعلى (علي شاكر، 2004، 121 _ 126).

المبحث الثاني: الإطار النظري والمعرفي للاستدامة المالية

4- مفهوم الاستدامة المالية

من المسلم به أن الاقتصادات الناشئة تعاني الكثير من الاختلالات المالية المتنوعة، وفي مقدّمها الإجراءات المصرفية والمالية التوسعية التي قد تقضي إلى تضخم كمية النقد وزيادة في حجم الدين الحكومي، ومن ثمّ سينعكس ذلك سلباً على كافة المؤشرات الاقتصادية الكلية ويضعف فاعلية الإجراءات النقدية.

لذا فمن الواجب أن تسعى الحكومات إلى التناغم والتوافق بين إجراءاتها المالية والنقدية، وبما يُفضي إلى بلوغ ازدهار مالي مُتواصل لا يعتمد على تضخم مُفرط في الصرف الحكومي، أو ارتفاع مُتكرّر في معدل الدين العام بالنسبة للنواتج المحلي الإجمالي.

يمثل التحدي الذي تعقب معظم الدول النامية هو عدم استمرارية تدفق الموارد المالية لتمويل الموازنة، مما يُسبب عجزاً فيها. لذلك، من الضروري اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق المزيج الأمثل بين النفقات العامة والإيرادات على المدى



المتوسط والطويل، مع الحفاظ على القدرة على مواصلة الإنفاق على السلع والخدمات الضرورية. في بعض الدول، ترتبط الاستدامة المالية ارتباطاً وثيقاً بإيرادات النفط، التي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة، على الرغم من وجود مصادر أخرى للإيرادات كالضرائب والرسوم. مع ذلك يُظهر الواقع أن إيرادات النفط تسيطر على الموازنة العامة، مما يُعرض الاقتصاد لتقلبات الأسعار العالمية.

1 - 4 مؤشرات الاستدامة المالية

1 - مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: تتجه العديد من الدول نحو الاقتراض العام عندما تخفق في تأمين موارد كافية لسد نفقاتها، خصوصاً الإيرادات الضريبية. ولأهمية هذا المنبع من الموارد، غدت مسألة استمرارية الدين العام للدولة والتحديات اللاحقة التي قد تواجه الموازنة العامة من أكثر القضايا إثارة للجدل في هذه الفترة، لكون الإفراط من قبل الحكومات في الصرف العام الجاري الممول من الدين العام حالياً يشكل حملاً على الموازنة العامة للدولة مستقبلاً، وبالتالي يتحمل الأجيال القادمة الوزن الأكبر منه لاحقاً (النجاح حكمت الحازيمه، 2020، 124).

2 - مؤشر العجز الأولي أو الأساسي: يُعرف عجز الموازنة العامة بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي تزايد النفقات العامة عن الإيرادات العامة، أو أنه الوضع الذي يبرز تجاوز المصروفات العامة للإيرادات العامة. كما يعكس العجز توسع الوضع المالي للحكومة، بينما تعبّر نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي عن أثر القطاع الحكومي على الاقتصاد القومي ويتحقق رصيد الموازنة العامة في حالة تحقق إيرادات أعلى من المصروفات العامة (محمد كريم قروف، 2020، 115).

3 - مؤشر فجوة الضريبة: يساعد هذا المؤشر في تتبع ودراسة العائد الضريبي بوصفه أحد العناصر الأساسية في تطبيق إجراءات الموازنة العامة وتمويل نفقات المهام الحكومية، وبعبارة أخرى مدى إسهام الضريبة في الإيرادات العمومية، بيد أنه لا يُعد شرطاً تاماً للحكم على دوام الإجراءات المالية للدولة، ويسعى كذلك هذا المقياس لتقليص التباين بين العائد الضريبي المنجز للاستدامة والعائد الضريبي الواقعي وبناءً عليه تكون الإيرادات الجمركية نسبة للناتج الكلي (طارق قدوري، 2021، 214).

4 - مؤشر فجوة الإيرادات الجارية: يمثل أحد المؤشرات التي تختبر تأثير المزاوجة بين طريقة السياسة المالية من إنفاق وضرائب والتحويلات في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في إحداث التغيير على الاستدامة المالية، وفي حال كانت فجوة الإيرادات الجارية إيجابية فإن ذلك يدل على الحالة التي تتحقق فيها الاستدامة المالية، وعلى النقيض في حال كانت فجوة الإيرادات الجارية سلبية فيشير هذا إلى الحالة التي لا تتحقق فيها الاستدامة المالية (Khalaf Mohammed, 2023, 22).

2 - 4 أهمية أهداف الاستدامة المالية:

1 - التطور الاقتصادي: ترتبط الاستدامة المالية بعمق بالتطور الاقتصادي. عندما تعتمد الحكومات منهجيات مالية ثابتة، فإنها تهيئ مناخاً مناسباً للاستثمار، وتحفز المبادرة، وتدعم النشاط الاقتصادي. وهذا بدوره يفضي إلى مستويات أعلى من التوظيف، وازدياد الإنتاجية، والرواج الاقتصادي العام (يغيازاريان سونيا، 2025، 78).

2 - معالجة الدين: أحد المحاور الأساسية للاستدامة المالية هو التدبير الفعال للدين. قد يخلُ الدين الحكومي الزائد بآثار وخيمة على الاقتصاد، مثل تضخم مبالغ الفوائد، وتناقص الاستثمار العام، وتقييد الحركة المالية. عبر تطبيق سياسات مالية رصينة، يمكن للسلطات أن تضمن بقاء مستويات دينها تحت السيطرة والثبات على المدى الطويل ().

3 - الاطمئنان والاستقرار: تعمل الاستدامة المالية على ترسيخ الاقتناع لدى الممولين المحليين والدوليين. عندما يطمئن الممولون إلى مقدرة الهيئة الحاكمة على إدارة شؤونها المالية بمسؤولية، يصبحون أكثر استعداداً للاستثمار في البلاد، مما يسفر عن تزايد موارد رأس المال والثبات الاقتصادي. وهذا بدوره يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويدعم التنمية الاقتصادية، ويقوي الثبات المالي العام (يغازي اريان سونيا، 2025، 79).

4 - الرعاية الاجتماعية: تسهم المنهجيات المالية الثابتة كذلك في تحقيق الرعاية الاجتماعية. من خلال الحفاظ على الانضباط المالي، تستطيع السلطات توزيع الموارد بكفاءة، وتأمين تزويد الخدمات العامة الضرورية كالإسعاف والتعليم وتنمية البنية التحتية، هذا يقوي الاندماج الاجتماعي، ويحد من تفاوت الدخل، ويرتقي بالرفاه العام للمواطنين (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، 2024، 12).

5 - التخطيط البعيد المدى: تتيح الاستدامة المالية للحكومات الانخراط في التخطيط طويل الأجل واتخاذ القرارات الاستراتيجية. عبر تفادي الاختلالات المالية قصيرة الأمد، يصبح بمقدور السلطات التركيز على الاستثمار في البنى التحتية، وأبحاث التطوير، وغيرها من المجالات التي تغذي التطور الاقتصادي الدائم. ويضمن هذا النظر المستقبلي



استقرار الاقتصاد وقدرته على التكيف، حتى في وجه التقلبات الخارجية (Megan Renoir and Matthew) (Guttentag, 2018. 36).

3-4 محددات الاستدامة المالية

- 1 - القيد الزمني للموازنة العامة: أُسْتُمدَّ القيد الزمني للموازنة العامة من نظرية تعظيم سلوك المستهلك، وباعتبار تماثل الأداء الحكومي مع تصرف الأفراد، لذا ينبغي أن تسعى الحكومة لتحقيق أقصى منفعتها في ظل قيد الدخل (وحيث عبد الرحمن باناقع، 2016، 186).
- 2 - المكافئ الريكارددي: تعتمد الرؤية الريكاردية المنطق الاستشراقي للمستهلكين ويُقصد به أن المشتري يُدرك أن الاقتراض الحكومي (تمويل نقص الموازنة بالدين حالياً هو زيادة في المدين مستقبلاً)، حيث اعتقد ريكاردو أنه عندما يُسدد عجز الموازنة العمومي بالدين العام، فإن المستهلك يدّخر الزيادة في الدخل المُتاح ليتمكن من دفع الضرائب المتوقعة لاحقاً (Robert J. Barro, 1989, 38).
- 3 - عدم التمويل البونزي: يُستعمل مُصطلح عدم التمويل البونزي في الاقتصاد نسبة إلى شخص يُدعى بونزي، ظل يقترض لسداد التزامات قديمة مما أدخله في دائرة خائفة من الديون ومن هنا اعتُمد وصف هذا الفعل في الادبيات المالية، وبفرض أن الدولة حكيمة فإن تصرفها عند الاقتراض لا يُشابه المنهج البونزي وبالتالي فإن الدين العام سيكون في المستقبل مساوياً للصفر مستقبلاً (مقداد احمد النعيمي، 2018، 564).

المبحث الثالث: تحليل واقع الانفاق العسكري والاستدامة المالية في العراق للمدة (2004 _ 2024)

1-5 تحليل الموازنة في العراق للمدة 2004-2024

تُعتبر الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2024) انعكاساً للتحويلات السياسية والأمنية والمعيشية التي مرّت بها البلاد، وتتميز بكونها موازنات "إيرادية" بامتياز، إذ يستند تمويلها بنسبة تتجاوز 90% على إيرادات النفط. بدأت هذه الحقبة بموازنات مؤقتة اتسمت بإعادة التنظيم بعد عام 2003، وشهدت انفجاراً ونموً كبيراً في حجم الانفاق الحكومي جراء زيادة أسعار النفط، أبرزها في الأعوام (2008، 2012، و2023). غير أن هذه الموازنات واجهت تفاوتات جوهرية، تمثلت في هيمنة النفقات التشغيلية (المرتبات والأجور) على حساب النفقات الرأسمالية، الأمر الذي جعل الموازنة وسيلة للاستهلاك بدلاً من التقدم. تعرّضت الموازنة لضغوط شديدة عند هبوط أسعار النفط (أزمة 2014 وأزمة وباء كورونا 2020)، مما دفع الحكومة إلى الاستدانة لتمويل الفارق. وفي الأعوام الأخيرة، وبالتحديد في موازنة 2023-2025، تم إقرار موازنة ثلاثية لأول مرة في تاريخ العراق بهدف إضفاء قدر من الاستقرار المادي، بالرغم من استمرار الصعوبات المتعلقة بتغيرات الأسواق الدولية وتضخم الجهاز الإداري للدولة (عاطف مرزوك ورجاء حمزة، 2021، 45، 50).

2-5 علاقة الموازنة بالإيرادات العامة

العلاقة بين الموازنة والدين العام ناشئة من خلال ما يسمى فجوة العجز، فعندما تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة المخطط لها من قبل الحكومة تلجأ وزارة المالية إلى الاعتماد على الدين العام الداخلي من خلال البنك المركزي أو المصارف الحكومية أو الدين الخارجي عبد المؤسسات الدولية شكل (14). وان تراكم الديون عبد السنوات التي يحصل فيها العجز كما حصل عام 2014 أدى الى اقتطاع جزء كبير من الموازنة في السنوات اللاحقة لغرض تغطية الدين والفوائد المترتبة عليه مما أدى إلى تقليل الحصص الموجهة لباقي المشاريع التنموية . وفي عام 2024 وصل الدين الداخلي إلى مستويات اقل ما يقال عنها إنها حرجة تقترب من 38% من إجمالي الناتج المحلي (سارة علي احمد ومظهر محمد صالح، 2001، 12_15)

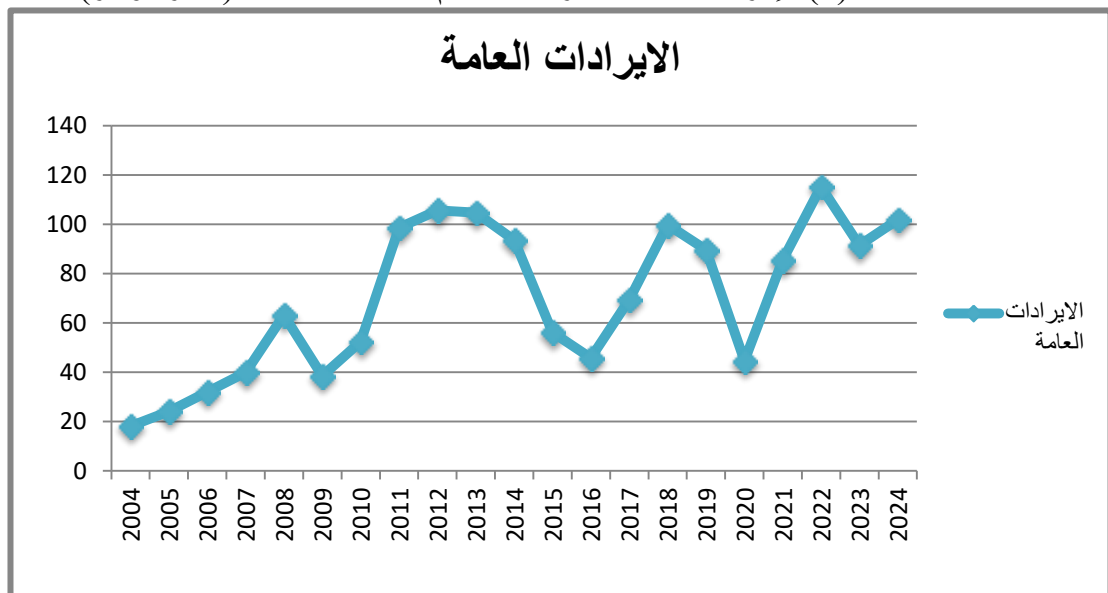
جدول (1) بيانات الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2024)

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة
2004	1,18	935,30
2005	12,24	7,18
2006	01,32	25
2007	906,39	2,31
2008	24,63	53
2009	505,38	53



6.62	48,52	2010
5.77	587,98	2011
90	64,105	2012
113	75,104	2013
106	6,93	2014
72	18,56	2015
59	844,45	2016
74	42,69	2017
78	74,99	2018
93	721,89	2019
63	57,44	2020
100	371,85	2021
97	2,115	2022
100	462,91	2023
106	86,101	2024

المصدر: تقرير البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للمدة 2004-2022، الإصدارات الرسمية، صفحات متعددة، مؤسسة (SIPRI) معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام)، تحديثات 2023 صندوق النقد الدولي. شكل (1) الإيرادات العامة للعراق من عام 2004 – 2024 (مليار دولار)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

3- 5 تحليل واقع النفقات العامة والإنفاق العسكري

شهدت النفقات العامة الحكومية في العراق تغيرات هائلة خلال المدة الممتدة من 2004 حتى 2024، متأثرة بصورة مباشرة بتذبذبات أسعار النفط الدولية والاضطرابات الأمنية والسياسية التي عصفت بالبلاد. يمكن تجزئة هذه المدة إلى مراحل محورية انطلقت بمرحلة إعادة التنظيم (2004-2013) إذ ارتفعت النفقات من مستويات متدنية لتبلغ أوجها بالتزامن مع صعود أسعار النفط، ثم مرحلة الصدمة المزدوجة (2014-2017) التي اتسمت بالإنفاق العسكري المكثف لصد الإرهاب في خضم هبوط كبير في العائدات، وصولاً إلى المرحلة الراهنة التي يسودها موازنات ضخمة تسيطر عليها النفقات الجارية (الأجور) بصورة تحد من الإنفاق الرأسمالي والإعماري (كمال كاظم جواد الساعدي، 2021، 182).

المدة (2003 - 2006): بعد زوال النظام السابق في التاسع من نيسان عام 2003 وحلّ الجيش والأجهزة الأمنية العراقية بقرار الحاكم المدني للعراق بول بريمر، الأمر الذي ساهم في تدهور الأوضاع الأمنية، ودخول الإرهاب،



وتصاعد العمليات الإرهابية، وانتشار الاضطراب في العراق، ولهذا ارتأوا إعادة تشكيل البنية الأمنية والعسكرية الحديثة لمجابهة الإرهاب وإعادة السكينة الأمنية للعراق. وتم وضع أساس هيكل عسكري جديد بواسطة قوى التحالف وارتفاع الصرف العسكري والتجهيز، وبروز الإرهاب واستنزاف القوى البشرية والمادية.

المدة (2007 - 2013): استقرار الحالة الأمنية وهبوط أسعار النفط دوليًا إثر الأزمة المالية العالمية عام (2008).
المدة (2014-2020): هبوط أسعار النفط وهيمنة التنظيم الإرهابي على قسم كبير من العراق، مما أدى إلى تضاعف الانفاق العسكري والتجهيز.

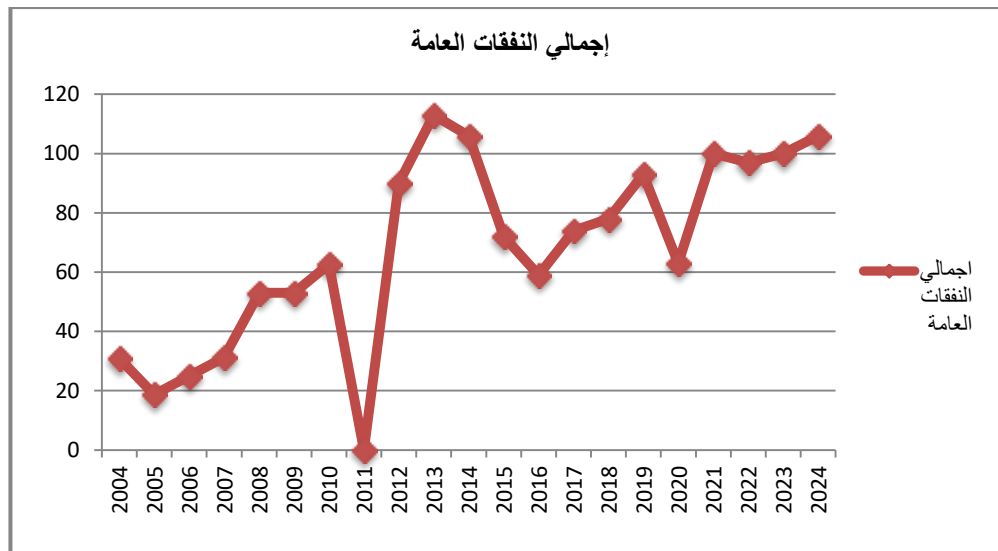
المدة (2021-2024): تتسم هذه المرحلة ببداية الاستقرار وإعادة الاعمار إذ كانت هذه المدة واحدة بالنسبة للعراق بعدما ضاق الأمرين خلال العقد الأخيرين من أعمال العنف والارهاب والانقسامات السياسية والطائفية، وتوقع الكثير من الخبراء السياسيين نوعاً من الاستقرار بعد اختيار رئيس وزراء مصادق عليه من قبل أطراف الشعب العراقي وحصل على دعم لا محدود من قبل جميع الجهات السياسية بوجود خزانة مالية عامرة بلغت محتوياتها في تلك الفترة (85) مليار دولار وأكثر من (100) طن من الذهب الى جانب الامن والهدوء النسبي الذي حمل بشرى عودة البلاد الى ساحة النشاطات الدولية

جدول (13) المؤشرات الاقتصادية للعراق للفترة من 2004 – 2024

السنة	النفقات العامة مليار دولار	معدل نمو النفقات العامة	الإنفاق العسكري مليار دولار	معدل نمو النفقات العسكرية	GDP	نسبة الإنفاق العسكري إلى GDP
2004	30.935	--	0.61	--	36.63	1.8%
2005	18.7	-39.5%	1.05	72.1%	50.07	2.5%
2006	25	+33.7%	1.19	13.3%	65.15	2.8%
2007	31.2	+24.8%	1.95	63.8%	88.84	3.4%
2008	53	+69.9%	2.94	50.7%	131.61	4.2%
2009	53	0.0%	3.03	3.0%	111.66	4.0%
2010	62.6	+18.1%	3.52	16.1%	138.52	3.3%
2011	5.77	+23.8%	3.57	1.4%	185.75	3.1%
2012	90	+16.1%	4.12	15.4%	218.00	2.8%
2013	113	+25.5%	7.64	85.4%	234.64	3.5%
2014	106	-6.2%	7.63	-0.1%	228.42	4.2%
2015	72	-32.1%	9.22	20.8%	166.77	12.4%
2016	59	-18.1%	6.13	-33.5%	166.74	9.8%
2017	74	+25.4%	7.51	22.5%	187.22	6.4%
2018	78	+5.4%	6.35	-15.4%	227.37	4.8%
2019	93	+19.2%	7.58	19.3%	233.64	3.9%
2020	63	-32.3%	4.75	-37.3%	180.90	4.1%
2021	100	+58.7%	4.81	1.2%	209.69	3.4%
2022	97	-3.0%	4.68	-2.7%	287.37	1.6%
2023	100	+3.1%	5.11	9.1%	268.88	2.3%
2024	106	+6.0%	6.18	20.9%	279.64	2.4%

المصدر : Trends in World Military Expenditure, 2023 ، البنك المركزي العراقي (CBI) : لنشرة الإحصائية السنوية - قسم المالية العامة إصدارات (2010، 2015، 2020، 2024) ، وزارة المالية العراقية - دائرة المحاسبة: بيانات 2022-2024 مستقاة من تقارير "الموقف التنفيذي للموازنة" ، صندوق النقد الدولي (IMF).

الشكل (2) إجمالي النفقات العامة للعراق من عام 2004 – 2024 (مليار دولار)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

1 - 4 - 5 نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي: تمثل العلاقة بين الاستدامة المالية والديون العامة في العراق للفترة من 2004 لغاية 2024 نموذجاً للعلاقات الاقتصادية الحرجة، حيث تأثرت هذه الاستدامة بعمق نتيجة "الصدمات المزدوجة" المتمثلة في تذبذب الإيرادات النفطية والاضطرابات الأمنية. في المرحلة التي أعقبت عام 2003، واجهت المالية العامة تحدي "الإرث المالي" المثلث بالديون السيادية، إلا أن نجاح اتفاقية "نادي باريس" في شطب جزء كبير منها وفر "مساحة مالية" (Fiscal Space) مؤقتة كان من المفترض استغلالها لتعزيز الأصول الإنتاجية. ومع ذلك، تعرضت الاستدامة المالية لاختبار قاس بعد عام 2014؛ فمع تدهور أسعار النفط العالمية وسقوط الموصل، اتسع "الفجوة التمويلية" بشكل حاد، مما دفع الدولة نحو سياسة الاستدانة القسرية لسد العجز الهيكلي في الموازنة العامة، كما هو واضح في جدول (3) وشكل (3).

جدول (3) الدين العام بقسميه الداخلي في الاقتصاد العراقي (مليار دولار)

السنوات	الدين الداخلي	الدين العام الخارجي	اجمالي الدين العام	نسبة اجمالي الدين العام الى GDP
2004	1.2	120.0	121.2	344.3%
2005	1.5	67.0	68.5	136.2%
2006	2.1	58.5	60.6	134.0%
2007	2.8	54.2	57.0	64.5%
2008	4.0	45.0	49.0	37.4%
2009	5.5	42.1	47.6	42.6%
2010	8.7	60.9	69.6	50.3%
2011	9.2	58.0	67.2	36.3%
2012	10.5	55.0	65.5	30.5%
2013	11.2	32.2	43.4	18.5%
2014	12.0	25.5	37.5	16.5%
2015	20.4	34.1	54.5	34.1%
2016	28.0	38.0	66.0	38.5%
2017	35.2	33.1	68.3	35.0%
2018	33.0	27.8	60.8	27.0%
2019	32.5	26.1	58.6	25.3%
2020	48.0	25.0	73.0	43.5%

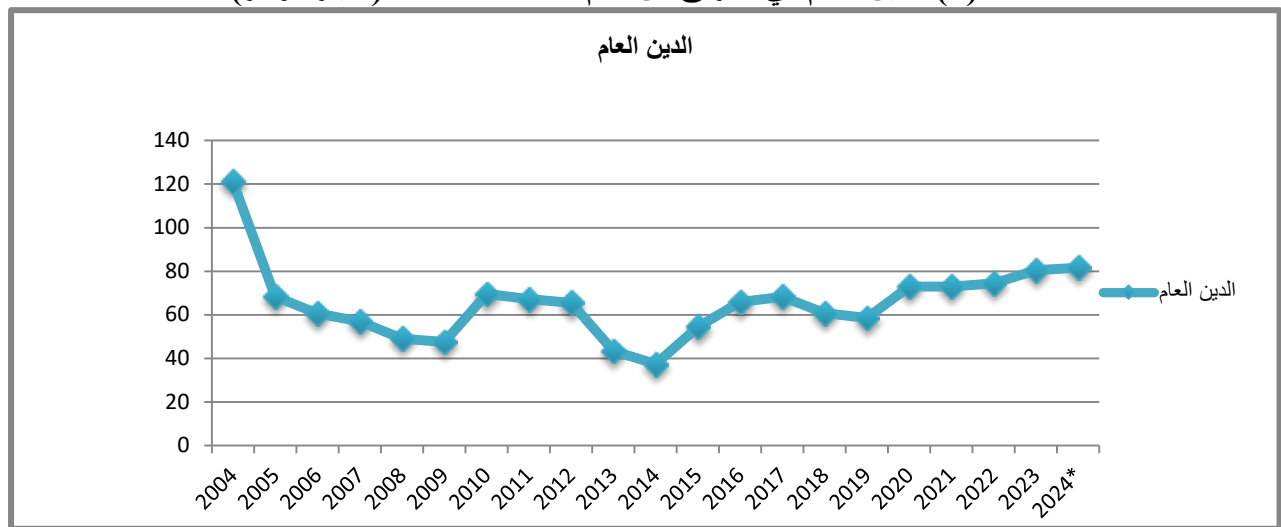


35.1%	73.0	23.2	49.8	2021
28.2%	74.5	22.5	52.0	2022
32.1%	80.5	16.5	64.0	2023
33.9%	81.6	14.4	67.2	2024

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد الى:

- وزارة المالية - الموازنة المفتوحة - تقارير دائرة الدين العام .
- البنك المركزي العراقي - دائرة الإحصاء والأبحاث - النشرة الإحصائية السنوية (2024-2022).
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - إحصاءات الحسابات القومية (2024-2022).

الشكل (3) الدين العام في العراق من عام 2004 - 2024 (مليار دولار)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

2 - 4 - 5 نسبة عجز الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي: يُعتبر مقياس العجز والفائض في الميزانية العامة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2024-2004) جدول (15)، انعكاساً لطبيعة الاقتصاد الـ"الاسير" لتقلبات أسعار النفط العالمية. فالعلاقة هنا ليست مجرد أرقام محاسبية، بل هي حكاية صراع بين النفقات التشغيلية والعسكرية المتضخمة والإيرادات الريعية المتقلبة. في الأعوام التي تلت 2003، شهد العراق حالات وفرة ملحوظة (كـ 2006 و 2008) بسبب ارتفاع أسعار النفط، غير أن هذه الوفرة لم تُوظف في صناديق سيادية ثابتة، بل استُهلكت لسد ثغرات الصرف الجاري. ومع حلول عام 2014، اصطدم العراق بـ"صدمة مالية" مزدوجة تمثلت في أعباء الحرب ضد التطرف والارهاب وهبوط أسعار الخام، ما دفع نسبة العجز إلى مستويات حرجية قياساً بالناتج المحلي (مظهر محمد صالح، 2021، 44_50).

وتظهر المعطيات التاريخية أن الميزانية العراقية تُعاني من "نقص بنيوي" يتضح جلياً حين تهبط أسعار النفط دون حد الـ 80 دولاراً، حيث تفوق المصاريف الإلزامية (المرتبات والأمن) كامل العائدات المحققة. وفي حين سجّل عام 2022 إيجاباً استثنائياً نتيجة الانعاش السعري ما بعد الجائحة، فإن ميزانية عام 2024 عادت لتُبدّي نقصاً كبيراً بسبب التوسع في التوظيفات الحكومية وازدياد الصرف الاستثماري المتصل بالمشاريع الخدمية. إن ثبات الوفر في العراق يبقى مُعتمداً على "الظروف السعرية" بدلاً من الإصلاحات الضريبية أو تنويع قاعدة الإنتاج، ما يجعل الاقتصاد مُعرّضاً للتقلبات المالية المتواصلة

جدول (4) بيانات الإيرادات العامة للمدة (2024-2004)

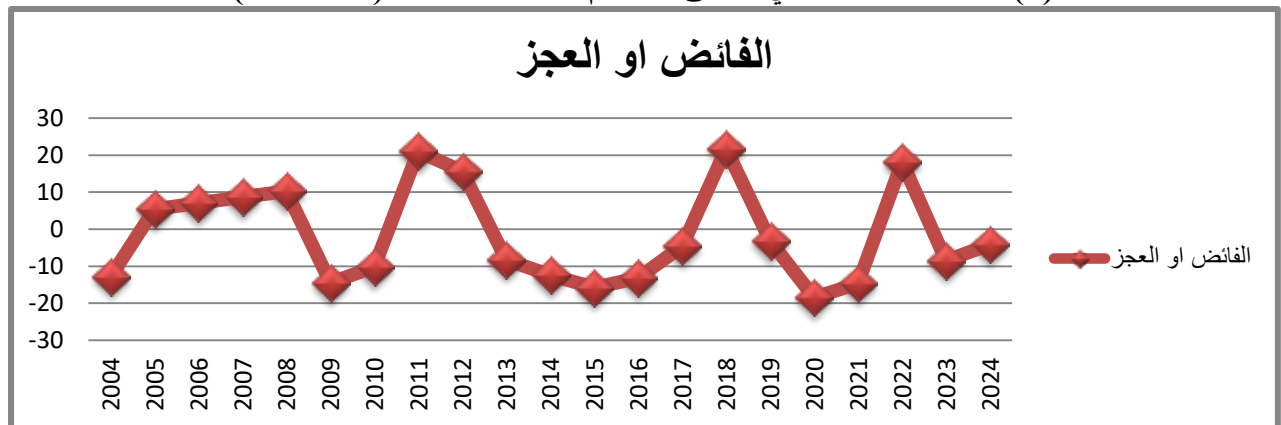
السنة	الفائض او العجز (مليار دولار)	نسبة العجز إلى GDP
-------	-------------------------------	--------------------



-34.9%	-12.835	2004
+10.3%	+5.420	2005
+10.7%	+7.010	2006
+10.0%	+8.706	2007
+7.8%	+10.240	2008
-13.1%	-14.495	2009
-7.3%	-10.12	2010
+11.4%	+21.087	2011
+7.2%	+15.640	2012
-3.5%	-8.25	2013
-5.3%	-12.4	2014
-9.3%	-15.82	2015
-7.7%	-13.156	2016
-2.3%	-4.58	2017
+9.6%	+21.740	2018
-1.4%	-3.279	2019
-10.9%	-18.43	2020
-6.4%	-14.629	2021
+6.8%	+18.200	2022
-3.4%	-8.538	2023
-1.5%	-4.14	2024

المصدر: تقرير البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للفترة 2004-2022، الإصدارات الرسمية، صفحات متعددة، مؤسسة (SIPRI معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام)، قاعدة بيانات الإنفاق العسكري العالمي (العراق)، تحديثات 2023. صندوق النقد الدولي (IMF)، تقرير مشاورات المادة الرابعة للعراق (2024)، تقرير رقم 128/24، ص 9-14.

الشكل (4) الفائض أو العجز في العراق من عام 2004 – 2024 (مليار دولار)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

3 - 4 - 5 الفجوة الضريبية

تعتبر الفجوة الضريبية في العراق خلال المدة (2004-2024) جدول (16)، من أهم المعضلات الأساسية التي تواجه الموارد الحكومية، وتمثل الفصل بين المبالغ الضريبية التي يجب جبايتها قانوناً وتلك التي تم جبايتها فعلياً. تتبع مشكلة هذا التفاوت من سمة النظام الريعي الذي قلل من شأن التحصيل الضريبي لصالح الموارد النفطية، إذ لا تشارك الإيرادات الضريبية بأكثر من 3% إلى 5% من مجموع الموارد الكلية (مظهر محمد صالح، 2022، 12_18).



في العقدين المنصرمين، تأثرت الفجوة الضريبية بالتقلبات الأمنية التي نجم عنها فقدان الرقابة على العديد من المعابر الحدودية ونقاط الجباية، ما أسفر عن خسائر ضخمة من الضرائب الجمركية وضرائب الدخل. كما أن الهيكل الضريبي العراقي يعترضه "التشوه البنوي"، حيث تتركز الجباية على الموظفين الرسميين (الخصم المباشر) بينما يفشل في بلوغ أرباح المؤسسات الكبرى والمشاريع الاستثمارية نتيجة الفساد المالي والإداري، وفي المدة (2020-2024)، على الرغم من المساعي الحكومية نحو أتمتة النظام الضريبي، بقي التفاوت كبيراً بسبب الإعفاءات الممنوحة بموجب تشريعات الاستثمار، والتهرب المتعلق بالاقتصاد الخفي. إن معالجة هذا التفاوت ليست مجرد خطوة مالية، بل هي حاجة ملحة لتحقيق "الدوام المالي" وتقليص الارتباط الخطير بأسعار البترول التي قد تهبط في أي لحظة، تاركة الدولة بلا سند مالي لتغطية مصاريفها السيادية.

جدول (5) الفجوة الضريبية للعراق للمدة (2004-2024)

السنة	الفجوة الضريبية (%)	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي
2004	85,1	5.0%
2005	1,2	4.0%
2006	45,2	3.7%
2007	8,2	3.2%
2008	15,3	2.4%
2009	4,3	3.1%
2010	9,3	2.8%
2011	2,4	2.3%
2012	65,4	2.1%
2013	1,5	2.2%
2014	8,5	2.5%
2015	4,6	3.8%
2016	9,6	4.0%
2017	2,7	3.7%
2018	6,7	3.3%
2019	1,8	3.5%
2020	5,8	5.0%
2021	2,9	4.0%
2022	8,9	3.6%
2023	4,10	4.1%
2024	1,11	4.0%

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي Iraq: Selected Issues (IMF)، تقرير رقم 248/19، والذي حلل ضعف الإيرادات غير النفطية وتقديرات الفجوة الضريبية في العراق. دراسة "التهرب الضريبي في العراق: الأسباب والآثار" منشورة في مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2020 (تناولت الفجوة الضريبية في القطاع الخاص والمهن الحرة).

المبحث الثالث: التأطير النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي

7: بعض المفاهيم النظرية المستخدمة في تقدير الانموذج القياسي

1- 7 انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

يعد انموذج (ARDL) من أهم النماذج الديناميكية القياسية الحديثة للتكامل المشترك الذي يقدم طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في الإنموذج، وقد تم تطبيق انموذج (ARDL) من قبل محمد هاشمي بيساران وشين (Pesaran and Shin 1999) وتم تطويره من قبل بيساران وآخرين عام 2001، ويتميز هذا الانموذج بكونه يصح في تقدير النماذج ذات العينات الصغيرة (small sample size)، كما يتميز بأنه لا يشترط ان تكون المتغيرات الداخلة في



الانموذج متكاملة من نفس الرتبة، إذا يمكن استخدام المتغيرات المستقرة عند المستوى الاصيلي للبيانات $I(0)$ ، أو ان البيانات المستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ ، أو مزيجاً منهما، من ثم لا يتطلب انموذج (ARDL) ان تكون جميع المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها كما هو الحال في اختبارات التكامل المشترك لـ(جوهانسن – أنجل و غراند) كما يعطي هذا الانموذج مقدرات كفوءه غير متحيزة، كونه يكون خالياً من الارتباط الذاتي، كما يعطي الانموذج تحليلاً اقتصادياً للاجلين القصير والطويل في ضوء انموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (Unrestricted Error Correction Model) (UECM)، كما يتم تحديد وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات الداخلة من عدمه في ضوء منهج اختبار الحدود (Bound test Approach)، وذلك في ضوء مقارنة قيمة اختبار (F-Stat) مع القيمة الجدولية المقدمة من لدن (Narayan 2005)، فإذا كانت القيمة المحسوبة (F-Stat) أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، عند أذ نرفض فرضية العدم ($b=0$ HO:)، ونقبل الفرضية البديلة ($H1: b \neq 0$) التي تنص على وجود علاقة تكامل طويلة الاجل بين المتغيرات، أما اذا كانت، القيمة المحسوبة، تقع بين الحدود العليا والدنيا فالنتيجة تكون غير حاسمة، أما اذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى فهذا يدل على عدم وجود علاقة طويلة الاجل (خضير عباس الوائلي، 20217، 106)

2 – 7 اختبار استقرار السلاسل الزمنية: تحديد رتبة التكامل في ضوء اختبار جذر الوحدة، وتوجد العديد من اختبارات جذر الوحدة لتحديد فيما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة ام غير مستقرة، ويعد اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) - (Dickey-Fuller Augmented)، من اشهر الاختبارات، ويتم اختبار استقرار السلسلة الزمنية وفق هذا الاختبار في ضوء مقارنة احصائية (t) المحسوبة للمعلمة (b) مع قيمتها الجدولية، فإذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية نرفض فرضية العدم ($H0$) التي تنص على وجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة ($H1$) التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة، اي ان السلسلة الزمنية مستقرة، أما اذا كانت قيمة (t) المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية سوف نقبل فرضية العدم ($H0$) ونرفض الفرضية البديلة ($H1$)، اي ان السلسلة الزمنية غير مستقرة، وتوجد ثلاثة نماذج لإختبار ديكي- فولر هي: الانموذج الاول (Trend and intercept) ويعني ان المتغير يحتوي على حد ثابت واتجاه عام، والانموذج الثاني (Intercept) ويعني ان المتغير يحتوي على حد ثابت فقط، والانموذج الثالث (None)، ويعني ان المتغير لا يحتوي على حد ثابت ولا اتجاه عام (ياسين نادب علي خليل، 2025، 135).

3 – 7 توصيف النموذج

تم صياغة وتوصيف الانموذج الذي ستجري عليه كافة الاختبارات للدول المختارة (دول العينة) ومن بعدها للعراق كالتالي :-

$$DSG = b_0 + b_1MSR + u_i \dots\dots ()$$

$$PDG = b_0 + b_1MSR + u_i \dots\dots ()$$

إذ ان :-

جدول (6) الرموز المستخدمة في التحليل القياسي

رمز المتغير	اسم المتغير	نوع المتغير
MSR	معدل نمو الانفاق العسكري	متغير مستقل (تفسيري)
DSG	نسبة العجز/الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي	متغير تابع (معتمد)
PDG	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي	متغير تابع (معتمد)
Ui	المتغير العشوائي	متغير عشوائي

3 - 7 نتائج وتحليل الانموذج القياسي

1 - 3 - 7 اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

يوضح الجدول () التالي اختبار ديكي فلور الموسع (ADF) لجذر الوحدة للأنموذج القياسي المقدر في دولة الامارات الجدول () اختبار ديكي فلور الموسع (ADF) لجذر الوحدة للأنموذج القياسي في العراق



UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
	<u>At Level</u>					
		DSG	MSR	PDG		
With Constant	t-Statistic	-4.3667	-4.5127	-6.0128		
	Prob.	0.3033	0.0022	0.0001		
		n0	***	***		
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.2452	-6.1799	-5.8051		
	Prob.	0.2173	0.0004	0.0010		
		n0	***	***		
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.1870	-3.6657	-8.3467		
	Prob.	0.11403	0.0009	0.0000		
		n0	***	***		
	<u>At First Difference</u>					
		d(DSG)	d(MSR)	d(PDG)		
With Constant	t-Statistic	-3.8734	-10.4509	-2.8842		
	Prob.	0.0103	0.0000	0.0669		
		**	***	*		
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7317	-10.2130	-2.4513		
	Prob.	0.0482	0.0000	0.3445		
		**	***	n0		



Without Constant & Trend	t- Statisti c	- 4.0403	- 10.724 9	- 3.2104		
	Prob.	0.0005	0.0001	0.0030		
		***	***	***		
Notes:						
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						
b: Lag Length based on SIC						
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10)
نلاحظ في ضوء الجدول () اعلاه ان السلاسل الزمنية للمتغيرات (PDG،MSR) كانت مستقرة عند المستوى (Level) سواء بوجود قاطع أم وجود قاطع واتجاه عام، أي هي خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف، اما المتغير (DSG) فكان غير مستقر فتم اعادة الاختبار له بعد واستقر عند الفرق الاول.

2- تقدير العلاقة الدالية باستخدام أنموذج (ARDL)

1- دالة نسبة العجز/الفائض الى الناتج (DSG)

بعد اجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية تم تقدير انموذج (ARDL) لدالة نسبة العجز/الفائض الى الناتج (DSG) وبتحديد مدد ابطاء مثلى (4) حصلنا على النتائج الموضحة في جدول () التالي :-

الجدول () تقدير العلاقة الدالية بأنموذج (ARDL) لدالة DSG

Dependent Variable: DSG Method: ARDL Sample (adjusted): 2006S1 2024S2 Included observations: 38 after adjustments Selected Model: ARDL(4, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DSG(-1)	1.221689	0.163042	7.493072	0.0000
DSG(-2)	-1.091574	0.232396	-4.697049	0.0001
DSG(-3)	0.655966	0.220823	2.970548	0.0060
DSG(-4)	-0.376206	0.111129	-3.385303	0.0021
MSR	0.132549	0.039642	3.343679	0.0024
MSR(-1)	-0.169400	0.056084	-3.020488	0.0053
MSR(-2)	0.174763	0.064286	2.718500	0.0111
MSR(-3)	-0.166883	0.056160	-2.971559	0.0060
MSR(-4)	0.047222	0.036492	1.294039	0.2062
C	-0.012467	0.008379	-1.487954	0.1479

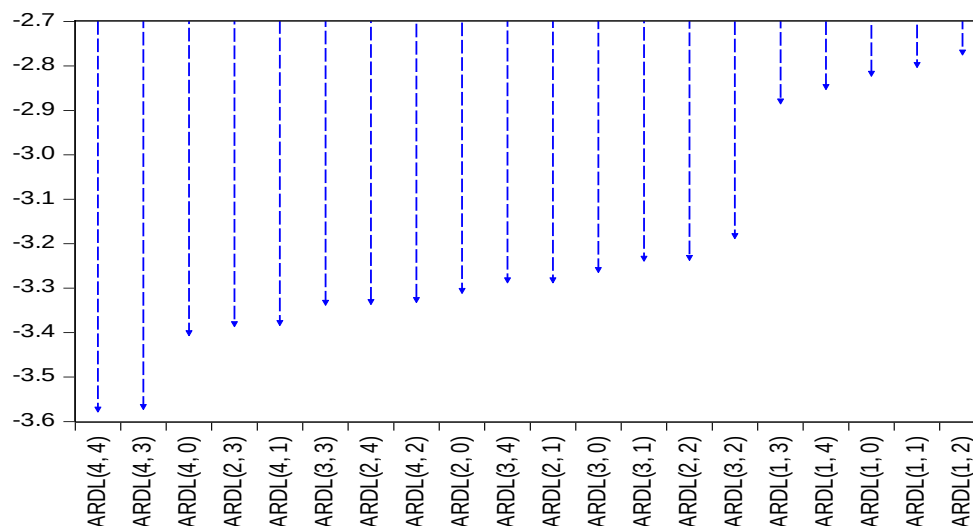


R-squared	0.850393	Mean dependent var	-0.012421
Adjusted R-squared	0.802305	S.D. dependent var	0.081683
S.E. of regression	0.036319	Akaike info criterion	-3.572043
Sum squared resid	0.036933	Schwarz criterion	-3.141100
Log likelihood	77.86882	Hannan-Quinn criter.	-3.418717
F-statistic	17.68407	Durbin-Watson stat	1.850896
Prob(F-statistic)	0.000000		
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.			

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10
 نلاحظ من خلال جدول () ان قيمة ($R^2=0.850393$) مما يعني ان المتغير المستقل في الانموذج (MSR) قد فسر التغيرات في المتغير التابع (DSG) بنسبة (85%) وكانت قيمة (Adjusted R-squared =0.802305) ، كما سجلت قيمة F المحتسبة (17.68407) وهي اكبر من القيمة الجدولية وفق قيمة Prob وهو ما يؤكد معنوية الانموذج عند 5% ، وعليه نرفض فرضية العدم ($H_0: b = 0$) ، ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$) .

3- اختبار مدد الابطاء المثلى لدالة نسبة العجز/الفائض الى الناتج:
 يعد الانموذج الأمثل هو الذي يعطي أدنى مدد إبطاء وفقاً لمعيار (AIC) وإن مدد الابطاء المثلى للانموذج المقدر هي (4,4) كما مبينة بالشكل () التالي:-

الشكل () مدد الابطاء المثلى لدالة نسبة العجز/الفائض الى الناتج
 Akaike Information Criteria



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

4 - اختبار الحدود Bound Test لدالة نسبة العجز/الفائض الى الناتج

نستخدم هذا الاختبار لمعرفة وجود أو عدم وجود علاقة تكامل مشترك أي علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات كما موضح في الجدول () ، إذ يبين ان قيمة (F) المحتسبة والبالغة (8.338852) وهي أكبر من (F) الجدولية العظمى والصغرى عند مستوى معنوية (5%) البالغة (4.16) ، وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل ونقبل الفرضية البديلة (H_1) ، أي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات.



الجدول (33) اختبار الحدود للأنموذج المقدر لدالة نسبة العجز/الفائض الى الناتج

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	8.338852	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

5- اختبار المشاكل القياسية للأنموذج المقدر لدالة نسبة العجز/الفائض الى الناتج

للتأكد من ان الأنموذج المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي نقوم بإختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) ، كما نقوم بإجراء إختبار (Heteroskedasticity Test: Harvey) لبيان خلو الأنموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين وكما موضح في الجدول () التالي :-

الجدول (34) اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لدالة نسبة العجز/الفائض الى الناتج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.684146	Prob. F	0.5134
Obs*R -square	1.899829	Prob. Chi -square	0.3868
Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	1.674112	Prop. F	0.1427
Obs*R -square	13.29432	Prob. Chi -square	0.1497
Scaled explained SS	13.84777	Prob. Chi -square	0.1278

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

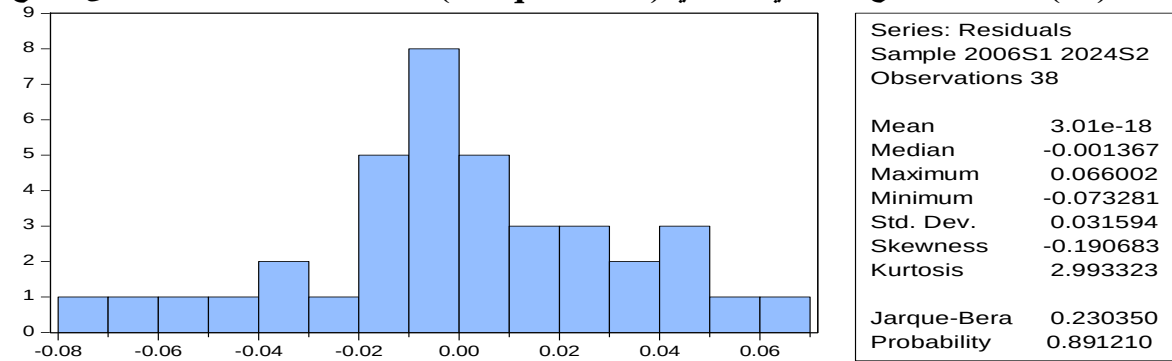
في ضوء الجدول اعلاه يتضح ان الانموذج المقدر خالٍ من الارتباط الذاتي (التسلسلي) ، إذ ان قيمة (F) المحتسبة وقيمة (Chi -square) ، غير معنوي عند مستوى (5%) ، لذلك نقبل فرضية العدم (H0) التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، ونرفض الفرضية البديلة (H1)، التي تنص على وجود ارتباط ذاتي، كما ان الانموذج المقدر خالٍ من مشكلة عدم تجانس التباين، إذ ان قيمة (F) المحتسبة وقيمة (Chi -square) ، غير معنوي عند مستوى (5%) ، أي ان تباين الأخطاء متجانس، لذلك نقبل فرضية العدم (H0) التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين ، ونرفض الفرضية البديلة (H1)، التي تنص على وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

6- اختبار جودة الانموذج لدالة نسبة العجز/الفائض الى الناتج

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (توزيع الأخطاء العشوائية) Jarque-Bera : تبين نتيجة هذا الاختبار الموضحة في الشكل (29) التالي ان قيمة (Jarque-Bera) البالغة (0.230350) غير معنوية عند مستوى (5%) ، كذلك الاحتمالية (Prob) البالغة (0.891210) اكبر من مستوى معنوية (5%) ، من ثم فإن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.



الشكل (29) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera) لدالة نسبة العجز/الفائض الى الناتج

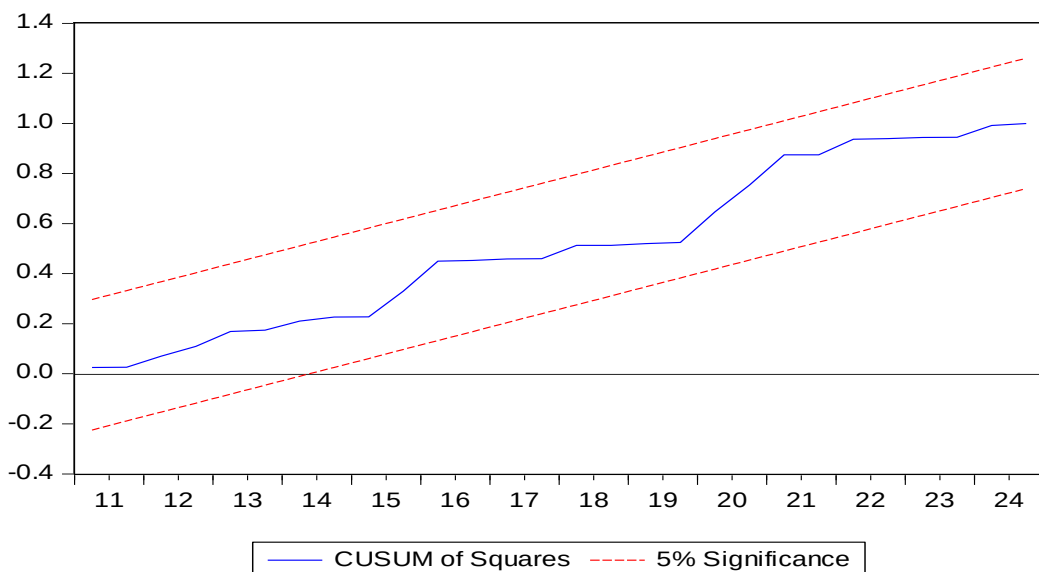
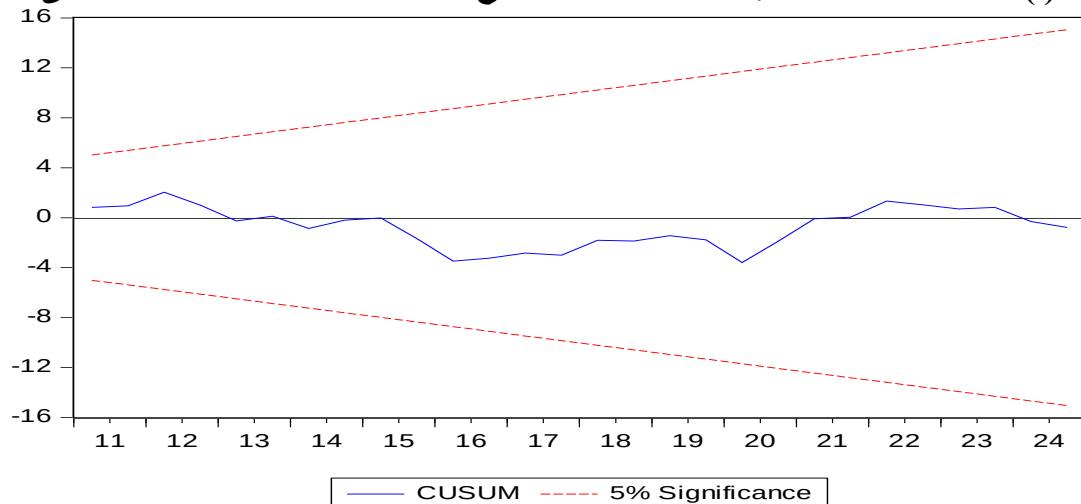


الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

ب- اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج المقدر لدالة نسبة العجز/الفائض الى الناتج

يستخدم هذا الاختبار للتأكد ان البيانات المستخدمة في النموذج خالية من أي تغيرات هيكلية، ويتم ذلك بواسطة اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاد (CUSUM SQ)، وكما موضح في الشكل () التالي:-

الشكل () اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج المقدر لدالة نسبة العجز/الفائض الى الناتج



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10



يتضح لنا من الشكل () ان الخط البياني لإحصاءات المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) يقع داخل منطقة الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية (5%)، من ثم فإن المعلمات المقدرة لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد مستقرة هيكلياً في المدة الزمنية موضع الدراسة، كما يوضح اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM SQ) ان الخط البياني لإحصاءات المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهو ما يشير الى استقراره المتغيرات الداخلة في هذا الاختبار.

7- اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة وطويلة الاجل لدالة نسبة العجز/الفائض الى الناتج بعد إجراء اختبارات سلامة واستقراره الانموذج المقدر والحصول على نتائج وجود علاقة توازنية طويلة الاجل، سنقوم بتقدير معلمات الاجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) والاجل الطويل وفقاً لمنهج (ARDL) وبعد اجراء التقديرات على متغيرات الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول () التالي:-

الجدول () نتائج أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة وقصيرة الاجل لدالة نسبة العجز/الفائض الى الناتج

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DSG(-1))	0.811815	0.122517	6.626142	0.0000
D(MSR)	0.132549	0.033596	3.945366	0.0005
D(MSR(-1))	-0.055102	0.034754	-1.585456	0.1241
D(MSR(-2))	0.119661	0.033963	3.523236	0.0015
D(MSR(-3))	-0.047222	0.033168	-1.423725	0.1656
CointEq(-1)*	-0.590126	0.113985	-5.177205	0.0000

الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MSR	0.030927	0.056841	0.544096	0.04907



C	-0.021126	0.012956	- 1.63064 4	0.1142
EC = DSG - (0.0309*MSR -0.0211)				

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

Dependent Variable: PDG				
Method: ARDL				
Sample (adjusted): 2004S2 2024S2				
Included observations: 41 after adjustments				
Fixed regressors: C				
Selected Model: ARDL(1, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PDG(-1)	0.646221	0.0262 20	24.6459 4	0.0000
MSR	-0.223025	0.0738 34	- 3.02061 0	0.0046
MSR(-1)	0.156180	0.0675 30	2.31274 4	0.0264
C	0.130489	0.0243 83	5.35157 8	0.0000
R-squared	0.947736	Mean dependent var		0.503790
Adjusted R-squared	0.943498	S.D. dependent var		0.474707
S.E. of regression	0.112838	Akaike info criterion		-1.433253
Sum squared resid	0.471102	Schwarz criterion		-1.266075
Log likelihood	33.38169	Hannan-Quinn criter.		-1.372376
F-statistic	22.64733	Durbin-Watson stat		1.437405



Prob(F-statistic)	0.000000		
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.			

أظهرت النتائج في الأجل القصير ان المتغير التابع (DSG) في السنة السابقة (t-1) له تأثير معنوي موجب على قيمته في السنة الحالية بمقدار (0.811815) وهو ما يدل على وجود استمرارية ديناميكية في نسبة العجز/الفائض الى (GDP) بين السنة الحالية والتي سبقتها ، إذ ان حالة الموازنة تتأثر بشكل كبير في حالتها في السنة السابقة وخاصة في العراق الذي يسجل تراكم متزايد في حجم الدين العام مما يؤثر ايجابا على عجز الموازنة ، كذلك وجود علاقة طردية (موجبة) للسنة الحالية بين المتغير المستقل معدل نمو الانفاق العسكري ، والمتغير التابع نسبة العجز/الفائض الى (GDP) ، عند مستوى معنوية (1%) حسب عمود الاحتمالية (Prob) ، أي ان زيادة معدل الانفاق العسكري بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة عجز الموازنة بمقدار (0.132549) بالمئة ، وهو مطابق للنظرية الاقتصادية والواقع العراقي وتعد علاقة مقبولة، كون الانفاق العسكري يستحوذ على نسبة كبيرة من الانفاق العام في العراق نتيجة الحروب والاضطرابات الامنية التي مر بها خلال مدة الدراسة، اما في السنة (t-1) كان غير معنوي فلا يمكن تفسيره، كما كان للمتغير المستقل تأثير معنوي سالب في السنة (t-2) اي عند زيادة الانفاق العسكري بمقدار واحد % ينخفض فائض الموازنة بمقدار (0.119661) بالمئة ، كون الانفاق العسكري يضغط الانفاق العام للاعلى مما يخفف فائض الموازنة ، اما في السنة (t-3) فكان تأثيره غير معنوي لا يمكن تفسيره، اما فيما يخص معلمة تصحيح الخطأ (CointEq-1) فقد بلغت (-0.590126) وهي معنوية عند مستوى (1%) ، اي ان الانحرافات في الاجل القصير سوف تصحح بنسبة (59%) باتجاه العلاقة التوازنية في الاجل الطويل خلال المدة نفسها، اي ان سرعة التكيف عالية في الانموذج ، ومن ثم يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل ورفض فرضية العدم.

أما العلاقة طويلة الأجل نلاحظ ان متغير معدل نمو الانفاق العسكري كان معنوي عند مستوى معنوية (5%) ، فالزيادة المتحققة فيه بنسبة واحد بالمئة تؤدي الى زيادة عجز الموازنة بمقدار (0.030927) بالمئة ، وهو ومطابق للنظرية الاقتصادية ويعبر عن حقيقة الواقع العراقي الذي تعرض لفترات طويلة من الحروب مما جعل الانفاق العسكري يرتفع بشكل كبير ، اما معلمة الحد الثابت فكان غير معنوي بالتالي لا يمكن تفسيره.

ثانياً - دالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (PDG)

1- تقدير العلاقة الدالية باستخدام انموذج ARDL

بعد اجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية تم تقدير انموذج (ARDL) لدالة نسبة الدين العام الى الناتج (PDG) وبتحديد مدد ابطاء مثلى (2) حصلنا على النتائج الموضحة في جدول () التالي :-

الجدول () تقدير العلاقة الدالية بأنموذج (ARDL) لدالة PDG

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eview 10 نلاحظ من خلال جدول () ان قيمة $(R^2=0.947736)$ مما يعني ان المتغير المستقل في الأنموذج (MSR) قد فسر التغيرات في المتغير التابع (PDG) بنسبة (94%) وكانت قيمة (Adjusted R-squared = 0.943498) ، كما سجلت قيمة F المحتسبة (22.64733) وهي اكبر من القيمة الجدولية وفق قيمة Prob وهو ما يؤكد معنوية الأنموذج عند 5% ، وعليه نرفض فرضية العدم (0) = $b H_0$: ، ونقبل الفرضية البديلة $b H_1 \neq 0$: .

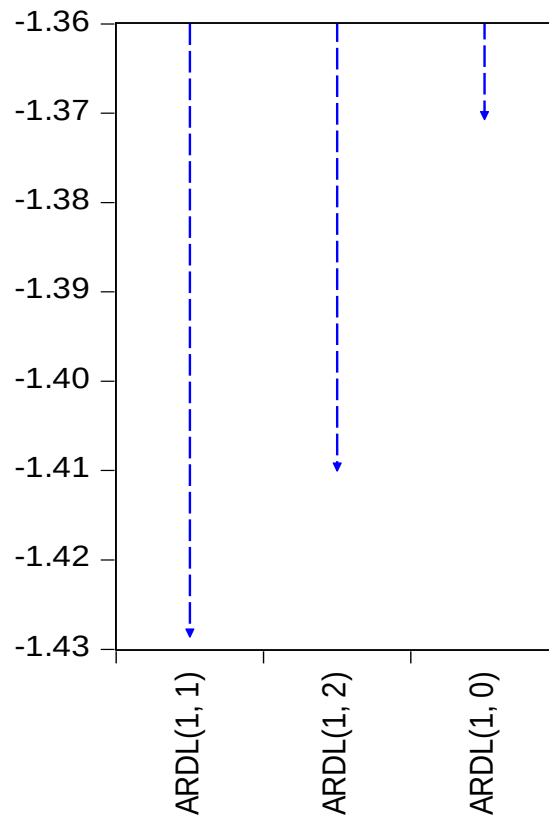
3- اختبار مدد الابطاء المثلى لدالة نسبة الدين العام الى الناتج

يعد الأنموذج الأمثل هو الذي يعطي أدنى مدد إبطاء وفقاً لمعيار (AIC) وإن مدد الابطاء المثلى للأنموذج المقدر هي (1,1) كما مبينة بالشكل () التالي:-

الشكل () مدد الابطاء المثلى لدالة نسبة الدين العام الى الناتج



Akaike Information Criteria



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج 10 Eviews

4 - اختبار الحدود Bound Test لدالة نسبة الدين العام الى الناتج

نستخدم هذا الاختبار لمعرفة وجود أو عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات كما موضح في الجدول () ، إذ يبين ان قيمة (F) المحتسبة والبالغة (7.49605) وهي أكبر من (F) الجدولية العظمى والصغرى عند مستوى معنوية (5%) البالغة (4.16) ، وعليه نرفض فرضية العدم (H0) التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ونقبل الفرضية البديلة (H1)، أي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

الجدول (33) اختبار الحدود للأنموذج المقدر لدالة نسبة الدين العام الى الناتج

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.49605	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58



الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

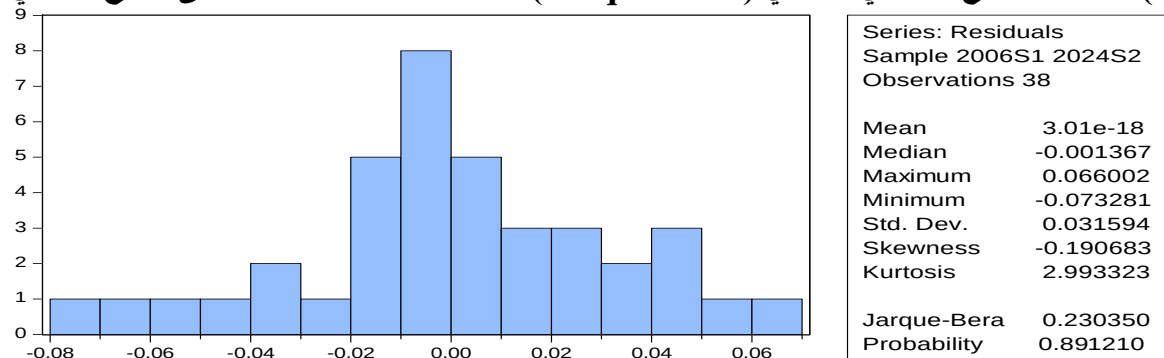
5- اختبار المشاكل القياسية للأنموذج المقدر لدالة نسبة الدين العام الى الناتج للتأكد من ان الأنموذج المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي نقوم باختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) ، كما نقوم بإجراء اختبار (Heteroskedasticity Test: Harvey) لبيان خلو الأنموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين وكما موضح في الجدول () التالي :-
الجدول (34) اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	3.0619 49	Prob. F(1,36)	0.0 987
Obs*R-squared	3.2138 67	Prob. Chi-Square(1)	0.1730

Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	2.725837	Prob. F(3,37)	0.1579
Obs*R-squared	7.421347	Prob. Chi-Square(3)	0.3596
Scaled explained SS	7.472866	Prob. Chi-Square(3)	0.5583

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

6- اختبار جودة الانموذج لدالة نسبة العجز/الفائض الى الناتج
أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (توزيع الأخطاء العشوائية) Jarque-Bera : تبين نتيجة هذا الاختبار الموضحة في الشكل (29) التالي ان قيمة (Jarque-Bera) البالغة (0.230350) غير معنوية عند مستوى (5%) ، كذلك الاحتمالية (Prob) البالغة (0.891210) اكبر من مستوى معنوية (5%) ، من ثم فإن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.
الشكل (29) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera) لدالة نسبة العجز/الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

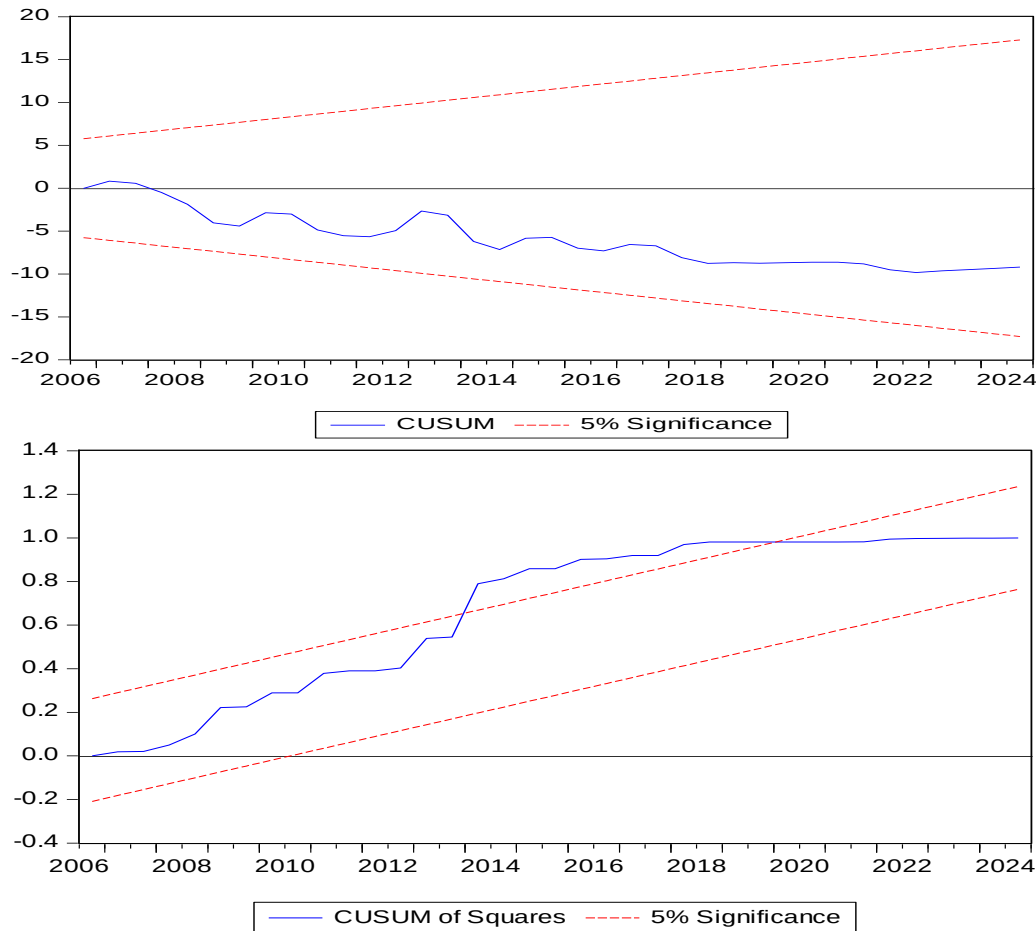
في ضوء الجدول اعلاه يتضح ان الانموذج المقدر خالٍ من الارتباط الذاتي (التسلسلي) ، إذ ان قيمة (F) المحتسبة وقيمة (Chi-square) ، غير معنوي عند مستوى (5%) ، لذلك نقبل فرضية العدم (H0) التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، ونرفض الفرضية البديلة (H1)، التي تنص على وجود ارتباط ذاتي، كما ان الانموذج المقدر خالٍ من مشكلة عدم تجانس التباين، إذ ان قيمة (F) المحتسبة وقيمة (Chi-square) ، غير معنوي عند مستوى (5%) ، أي ان تباين الأخطاء متجانس، لذلك نقبل فرضية العدم (H0) التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين ، ونرفض الفرضية البديلة (H1)، التي تنص على وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

ب- اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج المقدر لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي



يستخدم هذا الاختبار للتأكد ان البيانات المستخدمة في الانموذج خالية من أي تغيرات هيكلية، ويتم ذلك بواسطة اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاد (CUSUM SQ)، وكما موضح في الشكل () التالي:-

الشكل () اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الانموذج المقدر لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

يتضح لنا من الشكل () ان الخط البياني لإحصاءات المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) يقع داخل منطقة الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية (5%)، من ثم فإن المعلمات المقدرة لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد مستقرة هيكلياً في المدة الزمنية موضع الدراسة، كما يوضح اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM SQ) ان الخط البياني لإحصاءات المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة خرج عن مسار الحدود الحرجة في جزء من مساره ومن ثم عاد داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهو ما يشير الى عودة صفة استقراريه المتغيرات الداخلة في هذا الاختبار.

- اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة وطويلة الاجل لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي بعد إجراء اختبارات سلامة واستقراريه الانموذج المقدر والحصول على نتائج وجود علاقة توازنية طويلة الاجل، سنقوم بتقدير معلمات الاجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) والاجل الطويل وفقاً لمنهج (ARDL) وبعد اجراء التقديرات على متغيرات الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول () التالي:-

الجدول () نتائج أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة وقصيرة الاجل لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

الاجل القصير

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend



Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MSR)	0.223025	0.059562	3.744401	0.0006
CointEq(-1)*	-0.353779	0.023206	-15.24488	0.0000

الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MSR	0.188945	0.188326	1.003288	0.0322
C	0.368842	0.058678	6.285855	0.0000
EC = PDG - (-0.1889*MSR + 0.3688)				

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

أظهرت النتائج في الأجل القصير وجود علاقة طردية (موجبة) بين المتغير المستقل معدل نمو الانفاق العسكري ، والمتغير التابع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ، عند مستوى معنوية (1%) حسب عمود الاحتمالية (Prob) ، أي ان زيادة معدل الانفاق العسكري بنسبة واحد بالمئة يؤدي الى زيادة نسبة الدين العام للناتج بمقدار (0.223025) بالمئة، وهو مطابق للنظرية الاقتصادية والواقع العراقي وتعد علاقة مقبولة، كون الانفاق العسكري يستحوذ على نسبة كبيرة من الانفاق العام في العراق، اما فيما يخص معلمة تصحيح الخطأ (CointEq-1) فقد بلغت (-0.353779) وهي معنوية عند مستوى (1%) ، اي ان الانحرافات في الاجل القصير سوف تصحح بنسبة (35 %) باتجاه العلاقة التوازنية في الاجل الطويل خلال المدة نفسها.

أما العلاقة طويلة الأجل نلاحظ ان متغير معدل نمو الانفاق العسكري كان معنوي عند مستوى معنوية (5%) ، فالزيادة المتحققة فيه بنسبة واحد بالمئة تؤدي الى زيادة نسبة الدين العام للناتج بمقدار (0.188945) بالمئة ، وهو يعبر عن حقيقة الواقع العراقي الذي تعرض لفترات طويلة من الحروب مما جعل الانفاق العسكري يرتفع بشكل كبير ، اما الحد الثابت كان معنوي عند مستوى معنوية (5%) ويفسر في وجود تأثير ثابت على المتغير التابع بنسبة (0.368842) بالمئة خارج تأثير المتغير المستقل الداخل في الانموذج.

8 الاستنتاجات والتوصيات

1 - 8 الاستنتاجات

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العسكري والاستدامة المالية في الدول المختارة، حيث يتباين تأثير هذا الإنفاق تبعاً لهيكل الاقتصاد وطبيعة الموارد العامة لكل دولة.

1. تبين أن الارتفاع المستمر في الإنفاق العسكري يؤدي في الأجل الطويل إلى زيادة الضغوط على الموازنات العامة، مما ينعكس سلباً على مؤشرات الاستدامة المالية، لا سيما في الدول الريعانية المعتمدة على الإيرادات النفطية.

2. كشفت الدراسة أن تأثير الإنفاق العسكري يكون أقل حدة في الدول التي تمتلك تنوعاً اقتصادياً وقاعدة ضريبية واسعة، مقارنة بالدول التي تعتمد بشكل كبير على مورد واحد.

3. أظهرت النتائج أن ضعف كفاءة إدارة الموارد المالية وغياب التخطيط الاستراتيجي للإنفاق العسكري يسهم في تفاقم العجز المالي وتآكل الحيز المالي.



4. بينت الدراسة أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، مما يعني أن أي زيادة غير مدروسة في الإنفاق العسكري ستؤثر على الاستدامة المالية مستقبلاً.
5. أشارت النتائج إلى أن بعض الدول تمكنت من تحقيق توازن نسبي بين متطلبات الأمن والاستدامة المالية من خلال سياسات مالية حكيمة وإدارة فعالة للإنفاق العام.

2 - 8 التوصيات

- 1- ضرورة ترشيد الإنفاق العسكري من خلال ربطه بالأولويات الأمنية الفعلية، والعمل على تحسين كفاءة تخصيص الموارد بما يحقق التوازن بين الأمن والاستقرار المالي.
- 2- تعزيز التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، بما يساهم في دعم الاستدامة المالية وتقليل أثر تقلبات الإنفاق العسكري.
- 3- تطوير نظم إدارة المالية العامة، خاصة ما يتعلق بالتخطيط متوسط وطويل الأجل للإنفاق، بما ينسجم مع أهداف الاستدامة المالية.
- 4- توسيع القاعدة الضريبية وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي لتوفير مصادر إيرادات مستقرة تدعم الموازنات العامة.
- 5- اعتماد مؤشرات واضحة لقياس الاستدامة المالية، مثل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي والعجز المالي، وربطها بسياسات الإنفاق العسكري.
- 6- تعزيز الشفافية والمساءلة في إعداد وتنفيذ الموازنات العسكرية، بما يحد من الهدر ويعزز كفاءة الإنفاق.
- 7- تشجيع التعاون الإقليمي والدولي في المجالات الأمنية لتقليل الأعباء المالية المرتبطة بالإنفاق العسكري.
- 8- توجيه جزء من الموارد نحو القطاعات الإنتاجية (التعليم، الصحة، البنية التحتية) بما يعزز النمو الاقتصادي ويقوي القاعدة المالية للدولة.

المصادر:

المصادر العربية:

1. United Nations: Report of Governmental Experts on the Link between Disarmament and Development in the Current International Context, New York, United Nations, 2004
2. Fadi Abdel Ghani Al-Ahmar, The Impact of Military Spending on the Fore Policies of States (The Case of the Gulf Cooperation Council Countries), Unpublished Master's Thesis in International Relations, Damascus University, Faculty of Political Science, 2014.
3. Tamer Fikri Al-Najjar, Dr. Ahmed Farouk Abbas, The Impact of Military Spending on Economic Growth in Some Middle Eastern and North African Countries During the Period (1990-2022), Journal of Financial and Commercial Research, Volume 26, Issue 1, Egypt, 2025.
4. Abdul Rahman bin Hamad Al-Attiah, Military Spending and its Impact on Development in the Arab World, Cairo: Center for Arab Unity Studies, 1999.
5. Fadel Al-Jabri, Military Spending in Iraq: Reality and Challenges, Baghdad: Bayt Al-Hikma, 2015.
6. Ahmed Abdel-Hafez, Public Expenditures: Theory and Application, Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2005.
7. Hassan Shehata, Macroeconomics: Theory and Policies, Alexandria: Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda, 2009.



- 8 Kamal Awad, Marxist Theory and Military Economics, Damascus: Dar Al-Tali'a, 1998.
9. Sami Abdel-Qader, The Economics of Weapons and International Hegemony, Cairo: Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi, 2006.
10. Ali Shaker, Military Strategy and Defense Spending in the Arab World, Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 2004.
11. Najah Hikmat Al-Hazimah and Alaa Al-Din Al-Tarawneh, "Public Debt Sustainability in Jordan," *Jordanian Journal of Economic Sciences*, Vol. 7, No. 2, 2020.
12. Mohamed Karim Qrouf and Salim Al-Amrawi, "Measuring and Analyzing the Impact of Financial Sustainability Indicators on Economic Growth in Algeria for the Period (1990-2018)," *Knowledge Groups Journal*, Vol. 6, No. 2, 2020.
13. Tariq Qaddouri, "Financial Sustainability and Public Debt Management During Crises and Pandemics in Algeria (An Applied Study for the Period 1990-2020)," *Algerian Journal of Public Finance*, University of Shahid Hamma Lakhdar El Oued, Algeria, Vol. 11, No. 1, 2021.
14. Yaghyazarian Sonia, "Financial Sustainability and its Indicators in Iraq," *Journal of Economic Sciences*, University of Basra, Vol. 20, No. 1, 2025.
15. Waheed Abdul Rahman Banafa and Abdul Aziz Abdul Majeed Ali, "Evaluating Financial Sustainability in the Kingdom of Saudi Arabia," *Journal of Arab Economic Research, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2016.
16. Miqdad Ahmed Al-Nuaimi and Adel Subhi Abdul Qader Al-Basha, "The Impact of Using Financial Sustainability in Reducing Problems in Preparing the State's General Budget," Journal of Economic and Administrative Studies, College of Administration and Economics, Iraqi University, Volume 1, Issue 13, 2018.
17. Atef Marzouq and Raja Hamza, "External Government Debt in Iraq - Content and Effects on Economic Performance for the Period 2003-2019," Wasit University Journal of Human Sciences, Volume 1, Issue 63, 2021.
18. Sarah Ali Ahmed and Mazhar Mohammed Saleh, "The Preventive Deficit in Iraq's General Budget Between Government Spending Capacity and the Optimality of Dynamic Stabilizers," Central Bank of Iraq Publications, 2011.
19. Kamal Kadhim Jawad Al-Saadi, "Analysis of the Structure of Public Expenditures in Iraq for the Period (2004-200)," Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, 2021, p. 182.
20. 21. Mazhar Mohammed Saleh, Fiscal Sustainability in Iraq: Challenges and Opportunities, Papers on Fiscal and Monetary Policy, Iraqi Economists Network, 2021.
21. Mazhar Mohammed Saleh, The Political Economy of Iraq: From Structural Imbalances to Development Strategies, 2022.
22. Khudair Abbas Hussein Al-Waeli, Using Ardell's Method to Estimate the Impact of Macroeconomic Policies on Some Economic Variables in Iraq, Thesis submitted to



the Council of the College of Administration and Economics, University of Karbala, 2017.

23. Yassin Nadib Ali, **The Role of Financial Digitalization in Achieving Fiscal Control**, Thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Karbala, 2025.

المصادر الأجنبية:

1. Dunne, J Paul, and Eftychia Nikolaidou, "Military Spending and Economic Growth in the EU15," **Defence and Peace Economics** 23, no. 6, 2012.
2. Waltz, Kenneth, 'Theory of International Politics', Reading, M.A: Addison-Wesley, 1979.
3. Waltz, Kenneth, 'Theory of International Politics', Reading, OP, CIT.
4. Mihaela Diaconu, "Technological Innovation: Concept, Process, Typology and Implications in the Economy," **Theoretical and Applied Economics**, vol. XVIII, no. 10, 2011.
5. Deger, Saadet, and Ron Smith, "Military Expenditure and Growth in Less Developed Countries," **Journal of Conflict Resolution**, OP, CIT.
6. Khalaf Mohammed Hamed and other's, "The Impact of some financial on the financial Sustainability of Iraq", **Eurasian Journal of History Geography and Economic**, vol(19), Iss(2795-7659), 2023.
7. Megan Renoir and Matthew Guttentag, **Facilitating Financial Sustainability Understanding the Drivers of CSO Financial Sustainability**, Link Publishing and Translation Company, Social Economy Association, DRC, 2018.
8. Robert J. Barro, «The Ricardian Approach to Budget Deficits,» **The Journal of Economics Perspectives**, vol. 3, number 2, 1989.